

المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية أكدت أن الكويت ملتزمة بجميع الاتفاقيات الدولية

الناشِف لـ «الأخبار»: «العمل الدولية» لا تمانع في استمرار نظام الكفيل بالكويت شرط وجود جهة تكفل العامل وحقوقه



ندى الناشف

في علاقتنا على أن ما يهمنى الاطار الاكمل لاي برنامج وطني هو ضمان العمل اللائق وعدم التمييز في فرص العمل وتكون متعادلة تحمي العمال واصحاب الاعمال وتوفر الكرامة الانسانية وهذا ما يتم بحته منذ سنوات في منظمة العمل الدولية مع دول مجلس التعاون والكويت وهما لا بد من الاشارة الى ان الكويت من اوائل الدول التي تراعي في هيكلتها هذا التصور وتدعم كل المؤسسات العمالية.

ماذا عن لقاءاتكم مع المسؤولين؟
اليوم (امس) لذي اجتماع مع نائب رئيس مجلس الامة وسناقش موضوع التشريعات لاهميتها في تصويب اي خلل اذا وجد، كما سنلتقي مسؤولي غرفة التجارة والصناعة ايضا واتحاد العمال.

قانون جيد

هل تم اطلعكم على مشروع قانون العمل الجاري مناقشته في مجلس الامة؟ وكيف تنظرون اليه؟
انه قانون جيد وافضل من السابق ويتضمن في بنوده الكثير من الانجاز وان كان لا يرضي الطموح لوجود بعض التمييز في بنوده لدينا تحفظ عليها مثل منع عمل المرأة ليلا، الا لفئات محددة وباستثناء من الوزير وهذا تمييز ضد المرأة كما اننا ننظر الى الاستثناء على انه عراقل، كان الطموح ان يكون قانوناً دون لفظ كلمة استثناء او تمييز في اي نوع لكن لا يوجد في العالم قانون عمل كامل.
كما ان هناك قانون مكافحة الاتجار بالبشر ودول مجلس التعاون لديها مؤسسات تتعامل معه وهو موضوع مهم ولا يمكن التهاون به.

مركز ايواء العمالة

هل زرتم مركز ايواء العمالة؟
كانت هناك زيارة سابقة ونحن نتعاون مع الوزارة بشأن مركز الايواء وهناك نظام متكامل في المنظمة لمراكز الايواء ونحن نحرض على توفير وتقديم افضل الخبرات للكويت، والكويت يسجل لها انجاز انشاء هذا المركز لايواء العمالة التي تعاني من مشاكل.
ونحن كمنظمة دولية نتعامل مع المعايير الاسياسية اما آليات التطبيق فتعود لخصوصية كل دولة.

وجود نظام الكفيل، بل المهم لديها وجود جهة تكفل العامل وحقوقه، وما يهمنى الا يكون هناك استغلال او تجارة بالاقامات والاجازات التي قد تصل الى نوع من الاتجار بالبشر.
وشددت على ان عمل المنظمة يتمحور حول السياسات الاساسية والتزام الدول بالمفاهيم والمعايير الدولية، اما آليات التطبيق فتوضع وفق خصوصية كل دولة وامور اخرى تطرقت لها في هذا اللقاء.

بشرى شعبان
أكدت المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية ندى الناشف ان الكويت من الدول الملتزمة بكل الاتفاقيات الدولية. مشيرة الى ان الكويت طلبت عام 2007 دراسة خاصة بالبدائل لنظام الكفيل وتم تزويدها بها.
وقالت الناشف في لقاء خاص مع 'الأخبار' ان منظمة العمل الدولية لا يوجد لديها اي عقبة بشأن



ندى الناشف

إدارة النزاعات العمالية استطاعت معالجة الإضرابات في 2008 و2009 الناتجة عن الأزمة المالية العالمية

نعاني من عدم الموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل وأوصينا «الشؤون» بإيجاد أقسام خاصة بعمالة الأطفال والمرأة

وصحیح وهذا ضمن اجازات الكويت ويفضل هذه الادارة استطاعت الكويت معالجة الاضرابات العمالية في عامي 2008 و2009 والناتجة عن الازمة المالية العالمية وهي من الدول الاقل تضررا نتيجة هذه الازمة لناحية توفير فرص عمل.
علاقة جيدة
كيف تنظرون الى العلاقة بين الوزارة والنقابات العمالية؟
انها علاقة جيدة ومتميزة واتحاد عمال الكويت لديه حرية للعمل وهم شركاء اساسيون في ادارة سوق العمل ويعملون مع الجهات الحكومية لا بجناد فرص عمل اكثر للمواطنين وهذا دور وطني مفهوم ومقدر.
ماذا عن عقبات العمل وتنظيم سوق العمل؟
نحن في المنظمة نركز على اهمية وجود آليات لتنظيم سوق العمل وبرامج انظمة معلومات تتضمن احتياجات سوق العمل والمهارات الموجودة، ولكن المشكلة في الوطن العربي بشكل عام غياب مثل هذه البرامج حاليا كمنظمة تعمل مع عدد من الدول العربية، مثل سورية

كيف تقيمي علاقة الكويت مع منظمة العمل الدولية وهل هناك ملاحظات عليها؟
الكويت من الدول الملتزمة بكل الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها وهي ترتبط بالمنظمة في علاقة تاريخية وان تأثرت في بعض السنوات الاخيرة نتيجة المرحلة الانتقالية التي تعيشها الكويت حيث كان هناك الكثير من التغيير الوزاري، ولكن الكويت من اكثر الدول الملتزمة بعلاقتها مع المنظمة وعلى اتصال مستمر معها، ونحن نرى اطراف العمل الثلاثة سنويا في المؤتمر السنوي للمنظمة الذي يعقد في جنيف بشهر يونيو من كل عام واثناء انعقاد المؤتمر العربي ايضا، وتتناور حول كل المستجدات كما ان الكويت من اوائل الدول الملتزمة بترتيب موضوع العمالة الوافدة وهذا يسجل للكويت ضمن اجازاتها، كما انها من الدول المتميزة والتي تحرص دائما على الوفاء بعهودها.

تقييم للاوضاع

خطت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مؤخرا خطوات عدة تجاه الغاء نظام الكفيل ما تقيمكم للوضع الآن؟
كجهة دولية لا يوجد لدينا اي عقبة في وجود جهة تكفل العامل وتكفل حقوقه، لكن العقبة برزت عندما يكون نظام الكفيل خاص بافراد يظهرن نوعا من الاستغلال نتيجة ضعف الرقابة ونحن يهمنى المعادلة الحقيقية لحماية العامل وعنده غطاء يكفل حقوقه في الاستغلال والا يكون هناك اي استغلال عبر التجارة بالاقامات او التلاعب في الاجازات، وقد سررنا كثيرا لانطلاق العمل باجراءات تحفظ حقوق العامل وتسهيل اجراءات انتقاله من عمل الى آخر وهي خطوات باتجاه الغاء نظام الكفيل وهي كانت من اوليات الدول التي طلبت من منظمة العمل الدولية عام 2007 اجراء دراسة حول الغاء نظام الكفيل وقدمنا لهم الدراسة وهي تشير في الاتجاه الصحيح ونأمل ان تكون هناك خطوات اخرى عملية لحل النزاعات العمالية اذا حصلت.

نزاعات عمالية

لكن لدى وزارة الشؤون ادارة خاصة متخصصة في حل النزاعات العمالية؟



(اسامة البطراوي)

ندى الناشف تتحدث إلى الزميلة بشرى شعبان

◀ **قانون العمل الجديد أفضل من السابق ويتضمن كثيراً من الإنجازات وإن كان لا يرضي الطموح بوجود بعض التمييز في بنوده**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا النَّاصِرُونَ نَجِّدْكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ
مَدَقَّةُ اللَّهِ الْعَظِيمِ

مَشْرِفُ الكَرَمِ عَزَّ

عبدالله السليمان العنزري

الرئيس التنفيذي لمجلة حبايبنا ومجلة سببشيل كير
وجميع أسرة التحرير
يتقدمون بخالص العزاء والمواساة من

الشيخ / عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني

رئيس مجلس إدارة الوطنية للإتصالات

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

والده

داعين المولى عزوجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يدخله فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ